استدراكات

على العقيدة السفارينية

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

جمع

مساعد بن عبدالله السلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى: فهذه المنظومة بيَّن فيها المؤلف رحمه الله عقيدة السلف رحمهم الله، وإن كان في بعضها شيء من المخالفات التي يأتي التنبيه عليها إن شاء الله. [1]

٣٤ - قال السفاريني رحمه الله تعالى:

الحمد لله القديم الباقي مقدّر الآجال والأرزاق

قوله: (القديم) هذا الاسم بهذا اللفظ لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة . فلو قال المؤلف رحمه الله بدل القديم: الحمد لله العليم أو العظيم أو الكريم أو ما أشبه ذلك من الأسماء التي أثبتها الله لنفسه لكان أولى.

والأفضل من القديم: "الأول"، وذلك للأسباب الآتية:

الأول: لأن الله تسمى به، وهو أعلم بأسمائه.

الثاني: أنه يدل على أن الله قبل كل شيء, وأنه أزلي.

الثالث: أن الأول قد يكون له معنى آخر غير السبق في الزمن, وهو المآل.

وقوله: (الباقي).. فكأن المؤلف رحمه الله أتى بـ"القديم" بإزاء "الأول"، وأتى بـ"الباقي" بإزاء "الآخر"، ولكن في هذا نظر؛ فلم يرد من أسماء الله عز وجل أنه "الباقي".

فالصواب أن يُجعل بدل هذين الاسمين: "الأول" و"الآخر" كما ثبت ذلك في القرآن

انظر ص: ١٧ - ٣٢ - ٧٤٨

والسنة.

٣٨ ـ قال المؤلف رحمه الله:

حي عليم قادر موجود قامت به الأشياء والوجود

قوله: (موجود) كلمة موجود في الحقيقة أنها مقحمة إقحاما لا وجه له؛ لأنه يغني عنها قوله: (حي)، لأن الحي موجود غير معدوم.

لكن يعتذر عن المؤلف رحمه الله بأنه أتى بها من باب الخبر لا من باب التسمية .

٧٣ ـ قال المؤلف رحمه الله تعالى:

لأنه يسهل للحفظ كما يروق للسمع ويشفي من ظمأ

أما قوله: (ويشفي من ظمأ) فكون هذا خاصاً بالشعر فيه نظر؛ لأن الشفاء من الظمأ يكون في الشعر ويكون في النثر، بل قد يكون في النثر أكثر.

٧٨ ـ قال المؤلف رحمه الله:

حبر الملا فرد العلا الرباني رب الحجى ما حي الدجى الشيباني

ولا شك أن هذه الأوصاف التي تدل على الإطلاق، لاشك أن المؤلف رحمه الله لا يريد بها الإطلاق؛ لأن مثل هذه الأوصاف على الإطلاق لا تنطبق إلا على الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنها أوصاف نسبية .

وكان من الأولى والأفضل أن تكون الألفاظ مطابقة للواقع، بحيث لا يحصل فيها غلو وتوجيه مثل هذا الكلام المطلق أن يقال: إنه حبر الملا في وقته، فرد العلا في وقته، وأما أن نقول على سبيل العموم فهذا غير مراد المؤلف.

١٠٠ و ١٥٣ قال المؤلف رحمه الله:

فأثبتوا النصوص بالتنزيه من غير تعطيل ولا تشبيه

قوله: (ولا تشبيه) ومراد المؤلف رحمه الله بالتشبيه: التمثيل، ولهذا لو عبر بدلاً عن قوله: (ولا تشبيه) بقوله: "ولا تمثيل" لكان أولى من وجوه ثلاثة:

الأول: أن نفي التمثيل هو الذي ورد به النص, بخلاف لفظ نفي التشبيه, فإنه لا في القرآن ولا في السنة.

الثاني: (من غير تشبيه) فيه إجمال؛ فإن أراد من غير مشاركة في أي نوع من المشاركة فهذا خطأ, وإن أراد من غير مشابهة - يعني من غير مساواة في كل شيء - فهذا صحيح, لكن يغني عنه لفظ نفي التمثيل, وهذا أوضح منه.

الثالث: أن نفي التشبيه صار يطلق على نفي الصفات مطلقاً عند من يرى أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه.

١١٨ و ١٢١ قال المؤلف رحمه الله:

فعقدنا الإثبات يا خليلي من غير تعطيل ولا تمثيل

قوله: (فعقدنا الإثبات) ولا شك أن في العبارة قصوراً؛ لأن (عقدنا): الإثبات فيما أثبته الله لنفسه، والنفي فيما نفاه الله عن نفسه، والتوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفيه ما لم يتضمن نقصاً، فإن تضمن نقصاً محضاً فهو ينفى عن الله عز وجل .

إذاً قول المؤلف رحمه الله: (فعقدنا الإثبات) فيه قصور؛ لأن الواقع أن عقدنا إثبات ونفي وتوقف.

١٠٠ و ١٥٣ قال المؤلف رحمه الله:

بأنه واجد لا نظير له ولا شبه ولا وزير

قوله: (ولا شبه) سبق أن الأولى أن يعبر بقوله: (لا مثل) للوجوه الثلاثة السابقة.

١٥٨ قال المؤلف رحمه الله:

صفاته كذاته قديمة أسماؤه ثابتة عظيمة

وصفات الله الذاتية والخبرية كلها قديمة، أم صفاته الفعلية فهي قديمة الجنس، حادثة النوع والآحاد، لذلك فإطلاق الوصف على صفات الله بأنها قديمة ليس بصحيح.

١٩٥ قال المؤلف رحمه الله:

بقدرة تعلقت بممكن كذا إرادة فع واستبن

فعبارة المؤلف رحمه الله: (تعلقت بممكن) تحتاج إلى بيان، فإن ظاهر كلامه أن القدرة لا تتعلق بالمستحيل، ونحن نقول: لا بد في ذلك من التفصيل، فالمستحيل لذاته لا تتعلق به القدرة؛ لأنه ليس موجوداً. أما المستحيل لغيره فهذا تتعلق به القدرة .

٢٠٥ قال المؤلف رحمه الله:

وأن ما جاء مع جبريل من محكم القرآن والتنزيل

ولعل الكسر أظهر: (وإن ماجاء مع جبريل) هو من عند الله، كما قال تعالى: (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الآية.

٢١٣ قال المؤلف رحمه الله:

كلامه سبحانه قديم أعيا الورى بالنص يا عليم

وعلى هذا لو أن المؤلف - عفا الله عنه – قال: "عظيم" بدل قوله: (قديم) فقال: "كلامه سبحانه عظيم" وذلك كما وصفه الله به حيث قال: (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ) [الحجر: ٨٧]، أو قال: كريم، كما وصفه الله تعالى حيث قال: (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) [الواقعة: ٧٧] لكان أنسب وأبعد عن الخطأ، وأما كلمة قديم فهي كلمة محدثة غير صحيحة بالنسبة للقرآن.

٢٢٤ قال المؤلف رحمه الله:

وليس ربنا بجوهر ولا عرض ولا جسم تعالى ذو العلا

فالمؤلف رحمه الله يرى أن من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إن الله ليس بجوهر ولا عرَض ولا جسم، ولا شك أن هذا النفي ليس بصحيح، ولم يقل أهل السنة بذلك، وليس هذا مذهبهم؛ لأنهم لا يجزمون بنفي شيء أو إثباته إلا بدليل، وهذا ليس فيه دليل، لا إثباتاً ولا نفياً ، فالواجب علينا أن نتوقف؛ فلا ننفي أن الله جسم ولا نثبته، ولا أن الله عَرَضَ ولا نثبته، ولا أن الله جوهر ولا نثبته، بل نسكت ونستفصل في المعنى, فنقول لمن نفى أن يكون الله جسماً: إن أردت بالجسم ما كان حادثاً مركباً من أجزاء وأعضاء فنحن معك في نفيك؛ فالله ليس بحادث, ولا مركب من أعضاء وأجزاء بحيث يجوز أن يفقد شيْا منها, لكن لا ننفي الجسم, بل نقول: إن الله منزه – عز وجل - عن أن يكون له أبعاض كأبعاض المخلوقين, بحيث يكون جسماً مركباً منها, ويفقد بعضها مع بقاء الأصل! وما أشبه ذلك.

وإن أردت بالجسم الذات الموصوفة بالصفات اللائقة بها؛ فهذا حق نثبته, ولا يجوز لنا أن ننفيه, لكن مع ذلك لا نقول: إن الله جسم، حتى إن أردنا هذا المعنى؛ لأن لفظ الجسم لم

يرد في القرآن ولا في السنة .

٢٢٦ و٢٢٩ و٢٣٦ قال المؤلف رحمه الله:

سبحانه قد استوى كما ورد من غير كيف قد تعالى أن يحد

قوله: (سبحانه) أي تنزيهاً له عن أن يكون جسماً أو جوهراً أو عرَضاً، وهذا التنزيه ينبغي التنزه منه لا الاتصاف به؛ لأنه كما سبق: لا يجوز لنا أن نثبت ولا أن ننفي، ونفينا ذلك عن الله وادعاء أن ذلك تنزيه خطأ.

وقوله: (من غير كيف) أي من غير تكييف، وليس المراد من غير كيفية . وعلى هذا يجب أن نصرف كلام المؤلف رحمه الله إن كان ظاهره خلاف ذلك إلى هذا المعنى، ونقول: من غير كيف؛ أي من غير تكييف.

وقول المؤلف رحمه الله: (أن يحد) كلمة (الحد) من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة، فليس في الكتاب أن الله يحد، ولا أنه لا يحد، ولا في السنة . وإذا كان كذلك فالواجب السكوت عن ذلك؛ فلا يقال: إنه يحد، ولا إنه لا يحد .

٢٤٠ قال المؤلف رحمه الله:

فلا يحيط علمنا بذاته كذاك لا ينفك عن صفاته

قوله: (كذاك لا ينفك عن صفاته) فيه شيء من الإجمال يحتاج إلى تفصيل؛ وذلك أن صفات الله عز وجل تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: قسم لازم لذاته لا ينفك عنه أبداً: مثل العلم والقدرة والحكمة وغيرها، كذلك أيضاً لا ينفك عن الصفات الخبرية مثل اليد وغيرها.

القسم الثاني: صفات فعلية: وهذه باعتبار الجنس - أي جنس الفعل- صفة ذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال فعالاً سبحانه وتعالى ، وكذلك أقواله . لكن آحاد الفعل أو نوع الفعل ينفك الله عنه، يعني ليس لازماً لذاته.

٢٨٤ قال المؤلف رحمه الله:

فسائر الصفات والأفعال قديمة لله ذي الجلال

قوله: (فسائر الصفات والأفعال قديمة لله) في إطلاقه نظر ظاهر؛ وذلك أن صفات الله عز وجل تنقسم إلى ثلاثة أقسام: خبرية، وذاتية، وفعلية.

أما الفعلية فنص عليه المؤلف رحمه الله بقوله: (الأفعال)، فيبقى قوله: (الصفات) شاملاً للخبرية والذاتية، ونحن نوافقه على أن الصفات الذاتية والصفات الخبرية قديمة لله، قديمة: يعني أزلية لم تزل موجودة، وهي كذلك أبدية لا تزال موجودة.

فالصفات الخبرية مثل: الوجه، والعين، واليد، والقدم، هذه صفات أزلية قديمة، وهي أيضاً أبدية.

والصفات الذاتية مثل: العلم، والقدرة، والعزة، وغيرها، فهذه أيضاً قديمة لله عز وجل أزلية أبدية.

أما الصفات الفعلية التي أشار إليها المؤلف رحمه الله في قوله: (والأفعال) فلا يطلق عليها أنها قديمة على سبيل الإجمال، ولا أنها حادثة، بل في ذلك تفصيل: فباعتبار الجنس هي قديمة، وباعتبار النوع والآحاد فليست قديمة.

٣١٣ قال المؤلف رحمه الله:

(الباب الثاني: في الأفعال المخلوقة).

والأولى أن يقول: (الباب الثاني: في الأشياء المخلوقة)؛ وذلك لأن قوله: (في الأفعال المخلوقة) توهم بأن المراد بالأفعال أفعال الله! وأفعال الله ليست مخلوقة، وإنما المخلوق هو المفعول، وأما الفعل فهو صفة لله، وصفات الله ليست مخلوقة.

ثم أيضاً لو قال: (في الأشياء المخلوقة) لشمل ذلك الأعيان والأفعال والأوصاف، بخلاف ما لو قال: (في الأفعال المخلوقة)؛ فإن ذلك يختص بالأفعال فحسب.

٣١٨ قال المؤلف رحمه الله:

مخلوقة لربنا من العدم وضل من أثنى عليها بالقدم

وقوله: (وضل من أثنى عليها بالقِدَم) إن أراد من أثنى عليها بالنوع فليس بصحيح، وإن أراد من أثنى عليها بالعين فهذا صحيح؛ لأن ما من شيء من المخلوقات يكون قديماً ليس له أول أبداً.

وخلاصة القول في ذلك: أنه ليس في الوجود إلا خالق ومخلوق، وأن الخالق جل وعلا لم يزل ولا يزال موجوداً، وأما المخلوق فالأزل في حقه ممتنع، فليس هناك شيء من المخلوقات يكون أزلياً أبداً، بل ما من مخلوق إلا وهو حادث بعد أن لم يكن .

فالفلاسفة هم الذين قالوا بقدم العالم، وأن العالم لم يزل ولا يزول، ولهذا يقولون: إن المادة لا تفنى كما أنها ليست حادثة، وهذا لا شك أنه شرك مخرج عن الملة، ومن ادعى أن مع الله شريكاً في الوجود فهو مشرك .

٣٤٠ قال المؤلف رحمه الله:

وجاز للمولى يعذب الورى من غير ما ذنب ولا جرم جرى

فكل ما منه تعالى يجمل لأنه عن فعله لا يسأل

فعلل المؤلف ذلك بتعليلين:

التعليل الأول: أن كل شيء من الله فهو جميل.

التعليل الثاني: أن الله لا يسأل عن فعله، كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولكن هذا القول والتعليل لهذا القول كلاهما باطل، ولا نقول: ضعيف، بل نقول: إنه باطل؛ لأنه مخالف للنص الصريح في كتاب الله . فإذا قلنا: إن من آمن واتقى ومات على ذلك جاز أن يعذبه الله صار هذا القول مخالفاً لنص القرآن.

ثم إن هذا الفعل غير جميل، والله سبحانه وتعالى لا يفعل إلا الجميل، وفي الحديث القدسي الصحيح أن الله تعالى قال: ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي))، ثم إن تعذيب المطيع القائم بأمر الله ليلاً ونهاراً حتى مات لا أحد يشك في أنه ظلم وأنه غير جميل.

إذاً سقط التعليل الأول في قوله: (فكل ما منه تعالى يجمل)، فإن عقوبة المطيع ليست جميلة ولا يصدق عليها هذا التعليل.

أما التعليل الثاني في قوله: (لأنه عن فعله لا يُسأل) فهذا صحيح، فالله تعالى لايُسأل عما يفعل، فلا يُسأل: لماذا هدى هذا الرجل حتى استقام! ولماذا أضل الآخر حتى انحرف! فلا يسأل عن هذا؛ لأن الله له الحكمة فيما قدّر، لكن بعد أن يوجد السبب المقتضي للثواب أو العقاب، فلو أن الله عاقبه لكان هناك سؤال عن سبب معاقبة الله لهذا الرجل، ولهذا أيضاً يسقط هذا التعليل، ويُحمل - إذا أردنا أن نجعله صحيحاً - على أنه لا يُسأل عن فعله في إيجاد الأسباب المقتضية للعذاب أو للثواب.

٣٤٤ قال المؤلف رحمه الله:

فإن يثب فإنه من فضله وإن يعذب فبمحض عدله

إذاً قوله: (وإن يعذب فبمحض عدله) قوله صحيح إن أراد به من أساء، أما إن أراد به - حتى من أحسن - فليس بصحيح؛ لأنه لو عذّب المحسن لكان هذا ظلماً، والله عز وجل منزه عن الظلم.

وقول المؤلف: (إن يعذب فبمحض عدله) أراد بذلك الاحتجاج لقوله، وفي الحقيقة إنه حجة عليه؛ لأننا نقول: التعذيب يكون عدلاً إذا وجد سببه، وإذا لم يوجد سببه فليس بعدل.

٣٤٩ قال المؤلف رحمه الله:

فلم يجب عليه فعل الأصلح ولا الصلاح ويح من لم يفلح

قوله: (فلم يجب عليه فعل الأصلح ولا الصلاح) أي: إذا كان هناك فعل فيه صلاح، وفعل فيه أصلح، وفعل ليس فيه صلاح ولا أصلح، وفعل في سوء، وفعل فيه أسوأ، فهذه خمسة أقسام، وفعل الله عز وجل - وحاشاه من ذلك سبحانه وتعالى - الأسوأ، فإن ذلك في نظر المؤلف رحمه الله جائز على الله، ولكن كلام المؤلف هذا أيضا فيه نظر ظاهر؛ لأن فعل الأسوأ مع إمكان الصلاح مناف للحكمة، لكن قد يخطئ الإنسان في الفهم فيظن أن الأصلح خلاف كذا، ولكن الأمر خلاف ما ظن، فيظن في هذه الحال أن الله فعل الأسوأ وليس كذلك، لكن لو كان الأسوأ حقيقة وتقديراً وتصوراً فإننا نقول: إن الله لا يمكن أن يفعله؛ لأنه مناف للحكمة, والله سبحانه وتعالى حكيم، لا يمكن أن يفعل إلا ما فيه الخير، إما بذاته وإما بغيره .

٣٨٠ قال المؤلف رحمه الله:

ويقبل المولى بمحض الفضل من غير عبد كافر منفصل

ما لم يتب من كفره بضده فيرتجع عن شركه وصده

الحقيقة أن هذا الاستثناء وهو قوله: (ما لم يتب)، فيه شيء من النظر؛ لأن كل من تاب تاب الله عليه من أي ذنب كان, وكلامنا في التوبة, فإذا تاب تاب الله عليه ولو كان كافراً, أما إذا مات على المعصية وهي غير كفر؛ فهذه هي التي تكون تحت المشيئة, إن شاء الله غفر له، وإن شاء عاقبه.

٤١٦ و٤٢٠ قال المؤلف رحمه الله:

ولا تقل إيماننا مخلوق ولا قديم هكذا مطلوق

فمعنى كلام المؤلف: لا تقل: إيماني مخلوق, ولا غير مخلوق؛ لأنك ستركع والركوع مخلوق, وستقرأ القرآن, والقرآن غير مخلوق, وكل ذلك من الإيمان. ولكن **القول الراجح** في هذه المسألة: أن إيماننا كله مخلوق, أما قراءة القرآن فإن القراءة التي هي فعل القارئ مخلوقة, وأما القرآن نفسه فغير مخلوق, لكن القرآن ليس هو إيمان العبد نفسه، وإنما القرآن مما يؤمن به العبد، وهناك فرق بين إيماننا، وما نؤمن به، فكلامنا بالقرآن مخلوق، لكن ما نتكلم به غير مخلوق، ولهذا فإننا نقول: إن كلام المؤلف رحمه الله هنا فيه نظر، بل الصواب أن نقول: إيماننا كله مخلوق .

وعلى هذا فمن قال: إيماني مخلوق فقد صدق، أما ما آمن به ففيه التفصيل؛ منه ما هو مخلوق، ومنه ما هو غير مخلوق .

٤١٧ قال المؤلف رحمه الله:

ففعلنا نحو الركوع محدث وكل قرأن قديم فا بحثوا

ومما يؤخذ على المؤلف رحمه الله أيضاً قوله: (وكل قرآن قديم) والصحيح أن القرآن

حادث .

ولكن الشيخ رحمه الله رجع عن هذا القول، وقال: كنت من قبل أقول: إن الذي في اللوح المحفوظ ذكر القرآن لا القرآن، بناءً على أنه يرد بلفظ المضي قبل الوقوع, وأن هذا كقوله تعالى عن القرآن الكريم: (وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ)[الشعراء: ١٩٦]، والذي في زبر الأولين ليس القرآن, بل ذِكر القرآن والتنويه عنه .

ولكن بعد أن اطلعت على كلام شيخ الإسلام رحمه الله انشرح صدري إلى أنه مكتوب في اللوح المحفوظ ولا مانع من ذلك ، ولكن الله تعالى عند إنزاله إلى محمد صلى الله عليه وسلم يتكلم به ويلقيه إلى جبريل عليه السلام. هذا قول السلف وأهل السنة في القرآن والله أعلم. انظر حاشية ص ٢١٥ من هذا الكتاب.

٤٢٨ قال المؤلف رحمه الله:

ووكل الله من الكرام اثنين حافظين للأنام

فيكتبان كل أفعال الورى كما أتى في النص من غير امترا

وقوله: (أفعال الورى) ظاهره أنهما لا يكتبان القول، ولا يكتبان الهم، وفي هذا نظر ظاهر؛ فإن القرآن الكريم يقول في القول: (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) [ق: ١٨]، وأما الهم فمن هم بالحسنة فعملها فله عشر حسنات، ومن لم يعملها فله حسنة، ومن هم بالسيئة فتركها لله فله حسنة .

ولعل المؤلف رحمه الله أخذ هذا - أي قصره ما يكتب على الفعل - من قوله تعالى: (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ) [الانفطار: ١٠ - ١٢].

ولكن من الواضح أننا إذا علمنا قوله تعالى: (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) [ق:

١٨] وضممناه إلى القول السابق؛ فإنه يكون الذي يُكتب هو القول والفعل، ثم نضم هذين الاثنين إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيمن هم بالحسنة ومن هَم بالسيئة؛ فيكون الذي يُكتب القول والفعل والهَم.

٤٣١ قال المؤلف رحمه الله:

وكل ما صح من الأخبار أو جاء في التنزيل والآثار

من فتنة البرزخ والقبور وما أتى في ذا من الأمور

ثم ذكر المؤلف رحمه الله أمثلة لهذه الأشراط، فقال: (من فتنة البرزخ والقبور)، والواقع أن هذا ليس من أشراط الساعة، لكنه من الأمور السمعيات التي تُتلقى من السمع.

٤٤٦ قال المؤلف رحمه الله:

وأن أرواح الورى لم تعدم مع كونها مخلوقة فاستفهم

فكل ما عن سيد الخلق ورد من أمر هذا الباب حق لا يرد

ثم قال المؤلف رحمه الله (فكل ما عن سيد الخلق ورد) ولا شك أن نبينا صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم، كما أخبر عن نفسه وهو الصادق المصدوق فقال: ((أنا سيد ولد آدم))، وهل النبي صلى الله عليه وسلم سيد الخلق أو سيد ولد آدم؟ والجواب: هذا ينبني على الخلاف في اعتبار أن ولد آدم أشرف المخلوقات .

وبناء على هذا إذا قلنا: بنو آدم أفضل من الملائكة, فمحمد صلى الله عليه وسلم سيد الخلق، وإذا قلنا الملائكة أفضل، فإنه يبقى النظر: هل محمد صلى الله عليه وسلم أفضل منهم؟ وذلك يحتاج إلى إثبات؛ لأن تفضيل الجنس على الجنس لا يمنع أن يكون فرد من أفراد هذا الجنس أفضل من الجنس الثاني .

ولو عبر المؤلف رحمه الله بني آدم لكان أسد وأسلم من الإيراد.

٤٥٧ قال المؤلف رحمه الله:

وأمر يأجوج ومأجوج أثبت فإنه حق كهدم الكعبة

قال رحمه الله: (وأمر يأجوج ومأجوج أثبت) وهذا هو الشرط الرابع من شروط الساعة، فالأول: المهدي, والثاني: المسيح عيسى ابن مريم، والثالث: الدجال، والرابع: يأجوج ومأجوج، لكن نزول عيسى بعد الدجال، فكان عليه أن يقدم الدجال أولاً، ثم عيسى ابن مريم عليه السلام؛ لأن عيسى ابن مريم يقتل الدجال، وقد صح بذلك الحديث.

٤٦٦ قال المؤلف رحمه الله:

وآخر الآيات حشر النار كما أتى في محكم الأخبار

فكلها صحت بها الأخبار وسطرت آثارها الأخيار

فظاهر كلام المؤلف أنه حتى الدابة التي تخرج من أجياد قد صحت بها الأخبار، ولكن الأمر خلاف ذلك، اللهم إلا أن تكون صحت عنده؛ فإنه قد يصح الحديث عند شخص ولا يصح عند آخرين.

٥٢٤ قال المؤلف رحمه الله:

وشرطه من أكرم بالنبوة حرية ذكورة كقوة

وقوله: (حرية ذكروة كقوة) لو قال: "حرية ذكورة وقوة" لكان أحسن. لكنه قال: (كقوة) فكأنه جعل القوة تعليلاً لاشتراط الذكورة واشتراط الحرية، وهذه الكاف للتشبيه؛ يعني كما تشترط القوة. فالشروط التي ذكرها المؤلف رحمه الله ثلاثة: الحرية، والذكورة،

والقوة على إبلاغ الرسالة.

٥٣٩ قال المؤلف رحمه الله:

ومعجز القرآن كالمعراج حقاً بلا مين ولا اعوجاج

لكن هنا ملاحظة على قول المؤلف: (ومعجز القرآن) وكان ينبغي له ألا يعبر عن آيات الأنبياء بالإعجاز؛ لأن الإعجاز ليس من خصائص الأنبياء، فإن الساحر يعجز، والبهلواني يعجز، فلما كان هذا اللفظ مشتركاً بين الحق والباطل كان الأولى أن نأتي بلفظ يتعين فيه الحق، وهو ما نطق الله به وهو "الآيات" كما قال تعالى في القرآن: (بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) [العنكبوت: ٤٩].

فالأولى أن يقول: "آيات القرآن" بدل: (معجز القرآن)، والأولى في جميع ما يسمى بمعجزات الأنبياء أن نسميه: "آيات الأنبياء"؛ لأن الآيات بمعنى العلامات الدالة على صدقه.

٥٥٥ قال المؤلف رحمه الله:

ومعجزات خاتم الأنبياء كثيرة تجل عن إحصائي

منها كلام الله معجز الورى كذا انشقاق البدر من غير امترا

والمهم أن القرآن من أعظم المعجزات للنبي صلى الله عليه وسلم، وأقول: من أعظم المعجزات تبعاً للمؤلف، وإلا فالصواب أن نقول: الآيات.

٥٩٦ قال المؤلف رحمه الله:

مجدل الأبطال ماضي العزم مفرج الأوجال وافي الحزم

وافي الندى مبدي الهدى مردي العدا مجلي الصدا يا ويل من فيه اعتدى

وقد يقول قائل تعليقاً على قول المؤلف رحمه الله في وصف علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (مفرج الأوجال)، و(مجلي الصدا): أليس في هذا العموم غلو؟ والجواب: الحقيقة أن فيه شيئاً من الغلو، خصوصاً: (مفرج الأوجال)، لكن يقال في الاعتذار عن المؤلف رحمه الله: إن هذا وصف إضافي، بمعنى أنه عندما يخاف الناس يكون هو الذي يزيل الخوف عنهم، لكن بأمر الله عز وجل، وإلا فإن التفريج المطلق لا يكون إلا لله.

أما: (مجلي الصدا) فكذلك أيضاً يمكن أن يقال: إن فيه شيئاً من المبالغة، لكنه رحمه الله إنما أطنب في وصف علي بن أبي طالب رضي الله عنه لسببين:

السبب الأول: الرد على النواصب؛ فإنه لما كان موقف النواصب هو السب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فأراد المؤلف رحمه الله أن يمدحه، ويثني عليه بما هو أهله، رداً على هؤلاء النواصب.

السبب الثاني: الرد على الروافض، وكأنه قال: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع هذه الأوصاف الكريمة، والآداب العالية، والشجاعة التامة؛ لا يستحق أن يرتقى إلى المكان الذي رقاه إليه هؤلاء الرافضة.

٦٥٣ قال المؤلف رحمه الله:

فصل: في المفاضلة بين البشر والملائكة.

هذا الفصل ليت المؤلف رحمه الله لم يعقده، وليته لم يتكلم في هذه المسألة، وموضوعها: أيهم أفضل، الملائكة أو البشر؟ فيقال: أصل البحث في هذا لا داعي له؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم وهم أحرص الناس على العلم والإيمان لم يبحثوا هذا

البحث، ولم يقولوا: البشر أفضل أم الملائكة. وشيء سكت عنه الصحابة رضي الله عنهم مما يتصل بالدين فالأجدر بنا أن نسكت عنه.

وهذه قاعدة يجب على طالب العلم أن يفهمها، وهي: أن كل شيء سكت عنه الصحابة من أمور الدين فاعلم أن الخوض فيه من فضول الكلام ولا حاجة إليه .

٦٥٧ قال المؤلف رحمه الله:

وعندنا تفضيل أعيان البشر على ملاك ربنا كما اشتهر

وقال من قال سوى هذا افترى وقد تعدى في المقال واجترا

ثم قال المؤلف رحمه الله: (وقال من قال سوى هذا افترى)، (قال) الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود على الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ومثل هذا التعبير عند العلماء غير صحيح؛ وذلك لجهالة مرجع الضمير فيه، فيكون الكلام غير معلوم, إذ أنه لا بد أن يعلم مرجع الضمير، إما من سياق الكلام، وإما من مذكور سابق أو مذكور لاحق.

ولكن يجب أن نعلم أن مقلدي الإمام أحمد رحمه الله إذا ذكروا الفعل دون مرجع معلوم له فهو يرجع إلى الإمام, والناظر في كتب الفقه مثل "الإنصاف" وغيره يجد أنه يقول: " نص عليه" وليس هناك مرجع سابق للضمير, فإن الضمير يعود إلى الإمام أحمد، وإذا قال: "وعنه لا يلزمه كذا" وليس للضمير مرجع؛ فإن الضمير يعود إلى الإمام أحمد، لكن كون الكتب أُلفت في مذهبه يدل على أن الضمير الذي ليس له مرجع معلوم يعود إلى الإمام.

والسفاريني رحمه الله من الحنابلة، فإذا قال: (وقال) ولم يكن مرجع الضمير معلوماً؛ فالظاهر أن مرجعه إلى الإمام أحمد, هذا على **القاعدة المعروفة**، وهي: أن الضمير إذا لم

يكن له مرجع معلوم في كتب المقلدة فإنه يرجع إلى إمامهم.

٧١٧ قال المؤلف رحمه الله:

مدارك العلوم في العيان محصورة في الحد والبرهان

وقوله: (مدارك العلوم ... محصورة في الحد والبرهان) هذا ما ذهب إليه المؤلف رحمه الله، أن جميع الأشياء محصورة بالحد والبرهان، وهذا في الأمور المعقولة قد يكون مقبولاً, أي أن نحد أولاً ثم نحكم ثانياً، لكن هناك أشياء لا تتوقف على العقل، بل تُعرف بالحس، فإذا قلنا: إن مدارك العلوم محصورة في الحد والبرهان؛ خرج عن هذا جميع المحسوسات، وهذا لاشك أنه نقص؛ لأننا نعلم بالحس أحياناً أكثر مما نعلم بالعقل، والحس يشترك في العلم به عامة الناس وخاصتهم ، والعقل لا يشترك فيه إلا من كان ذا عقل وذكاء.

٧٢١ و٧٢٣ قال المؤلف رحمه الله:

فالحد وهو أصل كل علم وصف محيط كاشف فافتهم

قوله: (فالحد وهو أصل كل علم) فيه نظر؛ فالحد ليس هو أصل المعلومات، لكن كوننا لا ندرك المعلومات إلا في الحد ففيه نظر. ولهذا كان **القول الراجح** في هذه المسألة هو القول الثاني: إن مدارك العلوم التي تدرك بها العلوم ثلاثة: الحس، والخبر الصحيح، والعقل.

٧٢٦ قال المؤلف رحمه الله:

وشرطه طرد وعكس وهو إن أنبا عن الذوات فا لتام استبن

وإن يكن بالجنس ثم الخاصة فذاك رسم فافهم المحاصة

ثم قال المؤلف رحمه الله: (وهو إن أنبا عن الذوات فا لتام استبن) بعد أن عرف المؤلف الحد وذكر شرطه، شرع في ذكر أقسام الحد . لكن المؤلف لم يستوعب الأقسام الخمسة, وإنما أتى بقسمين فقط: الأول: الحقيقي التام، والثاني: الرسمي التام, الجنس - يعني الجنس القريب- ثم الخاصة.

وقوله: (فافهم المحاصة) المحاصة معناها المقاسمة . أي افهم المحاصة بين الرسمي وبين الحقيقي، قد جاء به هنا لتكميل البيت، وإلا فلسنا بحاجة إليه.

٧٣٠ قال المؤلف رحمه الله:

والجسم ما ألف من جزأين فصاعداً فاترك حديث المين

ذكر المؤلف رحمه الله تعريف الجسم فقال: (والجسم ما ألف من جزأين فصاعداً) يعني أن الجسم كل شيء مؤلف من جزأين أو أكثر، والواقع أن كل شيء - وإن صغر - مؤلف من جزأين، حتى نصل إلى شيء كرأس الإبرة ، وهو الفرد المطلق .

وقد أدى القول بأن الجسم ما أُلف من جزأين إلى إنكار الصفات، قالوا: لأننا إذا أثبتنا الصفات والصفات لا تقوم إلا بجسم، والجسم مؤلف من جزأين، فيكون الرب عز وجل مؤلفاً من جزأين، وهذا ممتنع .

٧٣٢ قال المؤلف رحمه الله:

ومستحيل الذات غير ممكن وضده ما جاز فاسمع زكني

هنا بدأ بالمستحيل والجائز، وينبغي أن يضاف الواجب أيضاً, والمستحيل مالا يمكن وجوده، والجائز ما يمكن وجوده وعدمه، والواجب ما لا يمكن عدمه .

٧٣٤ قال المؤلف رحمه الله:

والضد والخلاف والنقيض والمثل والغيران مستفيض

يقول رحمه الله: إن العلم بالضد والخلاف والنقيض والمثل والغيران مستفيض أي معلوم مشهور عند علماء المنطق، لكن لا حاجة لنا به وإن كان مستفيضاً، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: كنت أعلم دائماً أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد.

٧٣٩ قال المؤلف رحمه الله:

ولست في قولي بذا مقلداً إلا النبي المصطفى مبدي الهدى

وفهم من كلامه أنه يجوز أن يسمى إتباع النبي صلى الله عليه وسلم تقليداً، وهذا مختلف فيه، فمنهم من يقول: لا تسم نفسك مقلداً للرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن سمي نفسك متبعاً للرسول.

ولاشك أن هذا هو الأولى؛ لأن الأصل في التقليد قبول قول القائل بدون دليل، وقبولنا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم قبول بدليل، ولهذا ينبغي أن نسمي ذلك إتباعا، كما قال تعالى (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) [آل عمران: ٣١].

لكن لا بأس أن نتسامح ونقول من باب التجوز: إن هذا تقليد.

٧٤٧ قال المؤلف رحمه الله:

مَنْ لازم لكل أرباب العمل تقليد حبر منهم فاسمع تخل

يعني أنه يلزم لكل إنسان يعمل أن يقلد واحداً من هؤلاء الأربعة، فهذا معنى كلام

المؤلف رحمه الله، وهذا قول ضعيف جداً؛ لأن مقتضاه أنه لا يجوز العمل بقول خارج عن أقوال هؤلاء الأئمة الأربعة رحمهم الله، والأمر ليس كذلك، ولا يلزم إتباع أحد على كل حال إلا الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو الذي يلزم إتباع قوله عل كل حال.

أما هؤلاء الأئمة الأربعة فإنه لا يلزمنا أن نأخذ بقولهم، ولنا أن نخرج عن أقوالهم.

ولكن لاشك أنهم إذا أطبقوا على شيء فإنه أقرب إلى الصواب، والخروج عنه يحتاج إلى تأن، **وهذه قاعدة ينبغي أن تُعرف**؛ وهي: أنك إذا رأيت الجمهور على قول فلا تخرج عنه إلا بعد التأني والتريث والنظر في الأدلة والتدبر فيها؛ لأن قول الجمهور لا يستهان به، وقول الجمهور أقرب للحق من قول الواحد .

إذاً فكلام المؤلف رحمه الله فيه نظر.